

أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

الأستاذ الدكتور صالحى صالح

عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
ورئيس مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة
جامعة فرحات عباس - سطيف- الجزائر

Abstract:

This paper gives a background to small business and the attention which has been received from government bodies and banks. It deals also with various types of problems facing small business to grow and survive. It gives details of financing needs for:

- Financing facilities used by small firms.
- Operating an established business and the types of loans available to them.
- Sources of finance and more details of available finance schemes provided by government, and the crucial role in the financing of small firms, provided by the clearing banks.

ملخص:

تحاول هذه الدراسة إبراز العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية منظومة المؤسسات الفردية، والمصغرة والصغيرة والمتوسطة، وهي تجربة ثرية حيث سنتعرض لها ضمن المحاور الأساسية التالية:

- مفهوم المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الجزائري.
- مراحل تطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
- المنظومة المؤسسية لتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- مشكلات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تأهيلها وتطويرها في الاقتصاد الجزائري.

تمهيد

إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعيتها على الأوضاع الاقتصادية المحلية تستدعي ضرورة تطوير المنظومة المؤسسية الصغيرة والمتوسطة، للتقليل من الانعكاسات السلبية لترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وللشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتعظيم الإيجابيات التي تضمن توازن المصالح الاقتصادية في ظل الآليات الجديدة للعولمة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتبني استراتيجية متوسطة المدى، تركز على تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة للتخفيف من المشكلات الداخلية، ومنها: استيعاب المزيد من الأيدي العاملة والتخفيض من حدة البطالة وما يترتب عليها من فقر وانحرافات واضطرابات اجتماعية، وتطوير الارتباط والاندماج التكاملي الداخلي على المستوى الوطني والإقليمي بصورة تقلل من حدة التبعية وتساهم في تنامي النسيج المؤسساتي الاقتصادي بصورة مضطربة. كما تساعد هذه الاستراتيجية على تعظيم إيجابيات التعاون والشراكة

أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالح صالح
والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، ذلك أن وجود شبكة مؤسساتية فعالة على
المستوى الداخلي تساهم في الحفاظ على الاقتصاد الوطني من مخاطر التحول إلى مجرد
سوق تجارية لتوزيع سلع وخدمات الاقتصاديات المتطورة، من شأنه أن يعظم التواجد
الاستثماري الإنتاجي للمؤسسات الأجنبية من خلال ترقية أشكال التقاير والتعاقد من
الباطن، والتقليل من آثار التقلبات في الظروف الاقتصادية، وبعض الأزمات الدورية
المتعلقة بسياسات الانفتاح، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمحدودية حجم
نشاطها، ومرونة جهاز إنتاجها، وسهولة التحكم في الكثير من المتغيرات المحلية
المتعلقة ببيئتها الاقتصادية، الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على احتواء الخسائر وتحجيم
انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

وقد اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية منظومة
المؤسسات الفردية، والمصغرة والصغيرة والمتوسطة، وهي تجربة ثرية وهامة سوف
نتعرض لها ضمن المحاور الأساسية التالية:

أولاً: مفهوم المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الجزائري
ثانياً: مراحل تطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
ثالثاً: المنظومة المؤسسية لتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في
الجزائر.

رابعاً: مشكلات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تأهيلها وتطويرها في
الاقتصاد الجزائري.

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الجزائري.

1- مفهوم وأهمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

لقد تعددت التعريفات المحددة لماهية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة،
حسباً لطبيعة المعيار المستخدم في التعريف، ولكنها تتقارب كلما اشتمل المفهوم على
حزمة من المعايير والتي من أهمها:

- أ. عدد العمالة في المؤسسة.
 - ب. حجم رأس المال المستثمر.
 - ج. المستوى التقني المستخدم.
 - د. طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية.
 - هـ. حجم الإنتاج والقيمة المضافة.
 - و. قيمة المبيعات والحصة السوقية.
- فالمؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تتميز بمحدودية وقدراتها
بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة على المستويات التالية:

- على مستوى رأس المال المستثمر في المشروع.
- على مستوى عدد العمالة الموظفة في المشروع.
- على مستوى حجم الإنتاج المتحقق وأهمية القيمة المضافة المتحققة.
- على مستوى رقم الأعمال وحصة المشروع من السوق.

- على مستوى الانتشار الجغرافي لنشاط المشروع.
- على مستوى استقلالية التسيير والإدارة في المشروع.
- على مستوى التركيز في ملكية المشروع.

ولقد وردت تعريفات عديدة من بينها تعريف اللجنة الأوروبية التي ميزت بين المؤسسات بالتركيز على معيار حجم العمالة واستقلالية المؤسسة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية. فتعد مؤسسة فردية تلك التي لا تشغل أي عامل، أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم بين عامل إلى تسعة (09) عمال أجراء، في حين أن المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توظف من 10 عمال إلى 49 عامل أجير، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 إلى 249 عامل أجير¹ وتتميز باستقلاليتها. ولقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم "م. م. ص. م" (*) فعرفت المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي تشغل من عامل (1) إلى (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار، والمؤسسات الصغيرة تضم تلك التي تشغل من 10 إلى 49 عامل.

كما عرفت المؤسسات المتوسطة بأنها تلك التي توظف بين 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية ما بين 100 مليون و500 مليون دينار جزائري² ويمكن التعبير عن المفهوم السابق في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 2001، ص 8/9.

وهو نفس المفهوم تقريبا الذي أورده منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيبدو" لبعض أنواع تلك المؤسسات.

ولكن تبقى المسألة الحاسمة هي التمييز النوعي بين المؤسسات تبعا لاستخداماتها التقانية والمعرفية المكثفة، بحيث تطرح من جديد إشكاليات متعلقة بنوعية العمالة وطبيعة المهارات والخصائص التكنولوجية للأصول الإنتاجية فقد تكون مؤسسة متوسطة تستخدم وسائل إنتاج كثيفة رأس المال، كثيفة المعرفة أهم من مؤسسة كبيرة

أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالحى صالح
تستخدم أكبر من 250 عامل وتعتمد على المهارات البسيطة العادية وتستخدم وسائل إنتاج كثيفة العمالة.

2- أهمية المشروعات "م.م.ص.م" في الاقتصاديات المتقدمة وفي الاقتصاد الجزائري تلعب المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاديات المتقدمة وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني في الميادين التالية:

- ضمن العمالة الموظفة
 - ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات
 - ضمن الناتج المحلي الإجمالي
 - ضمن القيمة المضافة المتحققة
 - ضمن التركيب التكاملي للنسيج الاقتصادي.
- فإذا تأملنا الأرقام والمعطيات المتعلقة بتلك المؤسسات في بعض الاقتصاديات المتقدمة تتبين الأهمية الاستراتيجية لهذه المنظومة من المؤسسات في تحقيق التقدم الاقتصادي، والجدول اللاحق يبرز تلك المكانة.

الجدول رقم 02: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في أواخر التسعينيات

الدولة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة العمالة الموظفة	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة الأمريكية	99.7 %	53.7 %	48 %
ألمانيا	99.7 %	65.7 %	34.9 %
بريطانيا	99.9 %	67.2 %	30 %
فرنسا	99.9 %	69 %	61.8 %
إيطاليا	99.7 %	49 %	40.5 %
اليابان	99.5 %	73.8 %	27.1 %

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص110.

ونظرا لأهمية هذه المؤسسات ودورها في الاقتصاديات المتقدمة فقد بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 22 مليون مؤسسة، وفي الاتحاد الأوروبي تجاوزت 18 مليون مؤسسة³ بما فيها المؤسسات الفردية والمصغرة بينما يصل عددها في الجزائر في أواخر سنة 2002 حوالي 189 ألف مؤسسة⁴ تستوعب حوالي 634 ألف عامل ويشترك القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسبة 54 % من الناتج الداخلي الإجمالي⁵ كما هي موضحة في الجدول التالي:

1999		1996		1994		القطاع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	القطاع العام
48	1240	54	1112	54	618	
52	1335	46	936	46	538	القطاع الخاص
100	2575	100	2048	100	1156	المجموع

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيان المعطيات الاقتصادية، 2002.

وتزداد مساهمة القطاع الخاص الذي يتشكل في معظمه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصل خارج قطاع المحروقات إلى 74 %⁶، ورغم أن عدد المؤسسات سيرتفع وأن نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، بسبب "الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة، دفع عدد هام من المؤسسات نحو القطاع غير الرسمي وفي منع إنشاء مؤسسات أخرى كثيرة"⁷ فإن مساهمتها في الاقتصاد الوطني محدودة، وبالتالي فإن هناك فرصة للتخفيف من المشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير وترقية هذه المؤسسات والتخفيف من مشكلاتها المتعلقة بالضرائب والضمان الاجتماعي والفوائد المسبقة والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد الموازي بزيادة انكشاف الأنشطة الاقتصادية لآلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول الآن التهرب من الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نموها وتطورها.

ثانيا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ثلاث مراحل أساسية:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1962/1979

لقد كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة...، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971 (الأمر رقم 62/20 الصادر في 21/08/1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 62/02 الصادر بتاريخ 22/10/1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة والمرسوم رقم 62/38 بتاريخ 22/11/62 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة...) كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة

أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الاقتصادية الجزائرية.....د. صالح صالح
وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، على حساب
القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات
كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية ، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة
للقطاع الخاص وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت
محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1980/1993

منذ بداية الثمانينيات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات
هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخططان
الخماسيان الأول (1980/1984)، والثاني (1985/1989) يجسدان مرحلة
الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع
الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة
والمتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في
21/08/1982) أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات
الاقتصادية (المرسوم 80/242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980) والإجراءات المتعلقة
باستقلالية المؤسسات (المرسوم 88/192 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988) ونتيجة
لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور
علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من
القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا وتجلي ذلك في العديد من
القوانين التي تهيئ الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص
والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

وقد شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في
العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبا، وخاصة
تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتحرير
التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار وخاصة أسعار
الصرف وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة
للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ثم صدور قانون
الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 05/10/1993 والذي يهدف إلى ترقية
الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص
والأجانب والتقليص في آجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود، وتسريع
التحويلات، وتعزيز الضمانات الخ..

واستمرت الإجراءات المماثلة بعد سنة 1993، وقد كان لهذه التحولات تأثيرات
هامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1994/2003

أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالحى صالح

لقد شهدت هذه الرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (01 أبريل 1994 / 31 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 1 أبريل 1998، وعقدت مجموعة من الاتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي بسنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خصوصية الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأمر رقم 01/03 الصادر في 20 أوت 2001)، (القانون التوجيهي رقم 01/18 الصادر بتاريخ 12/12/2001) المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل ومراكز التسهيل وغيرها، المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة في إطار الآلية الجديدة (المراسيم الرئاسية والتنفيذية في جانفي 2004).

وقد تطورت منظومة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجداول اللاحقة

الجدول رقم 04: تطور عدد المؤسسات والعمالة الموظفة سنة 1999

الفئة	حجم العمالة	عدد المؤسسات	%	العمالة الموظفة	%
المؤسسة المصغرة	0-9	148.725	93.2	221.975	35.0
المؤسسة الصغيرة	10-49	9.100	5.7	176.731	27.8
المؤسسة المتوسطة	50-250	1.682	1.05	235.669	37.2
الإجمالي		159.507	100	634.375	100

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة، جوان 2002، ص19.

مع العلم أن الأرقام تشمل المؤسسات الرسمية المسجلة لدى الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي وقد تطورت في بعض الأصناف خلال سنة 2002 بالمقارنة مع سنة 1999 كما هو مبين في الجدول التالي:

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	%	حجم التشغيل	%
المؤسسات المصغرة من 1 إلى 9 عمال	177773	94%	340646	46.6%
المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49 عامل	9429	5%	179585	24.6%
المؤسسات المتوسطة من 50 إلى 250 عامل	1402	1%	210851	29%
المجموع	188564	100%	731080	100%

المصدر: بتصرف راجع: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بيان المعطيات الاقتصادية 2002

من واقع الأرقام السابقة نلاحظ تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1999/2002 حيث تزايد بحوالي 29000 مؤسسة، وتزايد حجم العمالة بواقع 97 ألف وظيفة سنة 2002 ليصل إلى 731 ألف عامل، وعلى مستوى تركيبها النوعي نلاحظ انخفاض حجم العمالة في صنف المؤسسات المتوسطة التي توظف من 50 إلى 250 عامل حيث انخفض عدد العمال بواقع 25 ألف سنة 2002 بالمقارنة مع سنة 1999، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لبعض سياسات التحرير على هذا النوع الهام من المؤسسات الأمر الذي يتطلب سياسات جديدة وهو ما سوف نتعرض له في المحور اللاحق.

وتنوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2002 على قطاعات النشاط الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: توزيع المؤسسات "م.ص.م" على قطاعات النشاط من حيث عدد المؤسسات وحجم العمالة

قطاع النشاط	المؤسسات %	التشغيل %
البناء والأشغال العمومية	28.93	38.9
التجارة	16.29	10.49
النقل والمواصلات	09.04	03.4
خدمات العائلات	07.14	02.9
صناعة المنتجات الغذائية	12.4	07.8
الفندقة والإطعام	12.3	04.1

المصدر: 1- بيان المعطيات الاقتصادية 2002، مرجع سابق، ص

2- L. Youcef.- Les Mesures d'appui pour la Promotion de la PME, P: 30.

أما قطاع الصناعة التقليدية والحرفية والذي يشتمل على الكثير من المؤسسات الفردية والعائلية والمصغرة والصغيرة، فقد عرف تزايدا هاما حيث بلغ عدد المسجلين بغرف الصناعة التقليدية والحرف حوالي 64677 مسجل يتوزعون كما يلي:

الجدول رقم 07: توزيع مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية على قطاعات النشاط، وأشكال النشاط 2002

شكل النشاط قطاع النشاط	حرفيون فرديون	تعاونيات الصناعة التقليدية	مؤسسات الصناعة التقليدية	المجموع
الخدمات	34834	253	18	35105
الإنتاج	20890	542	66	21498
تقليدية	7956	99	19	8074
المجموع	63680	894	103	64677

المصدر: بيان المعطيات الاقتصادية 2002، مرجع سابق.

تضاف إلى هذه الأرقام الرسمية المتعلقة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الاقتصادية المذكورة، وأرقام مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية، الأرقام التي يصعب تحديدها بدقة في الاقتصاد غير الرسمي والتي يعتقد بأن مؤسساتها تتجاوز المؤسسات المحلية الرسمية وهي غير مؤطرة وغير موجهة.

ثالثا: المنظومة المؤسسية لتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة من أجل تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومن أهمها:

1- وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة بـ:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
 - تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
 - تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال، ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1- المشاتل وحاضنات الأعمال:

وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁸ وتأخذ ثلاثة أشكال هي:

أ- **المحضنة:** وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.

ب- **الورشنة:** الربط وهي هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

ج- **نزل المؤسسات:** ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

1-1-1- أهداف المحاضن:

وتسعى هذه الأنواع من الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية:⁹

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسسي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.
- التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي.

1-1-2- وظائف المحاضن:

وتتكلف هذه المحاضن (المشاتل) بمايلي¹⁰.

- استقبال واحتضان ومراقبة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
 - تسيير وإيجار المحلات.
 - تقديم الخدمات المتعلقة بالتوظيف الإداري والتجاري.
 - تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ولجنة إعتقاد المشاريع.
- ### 1-2- مراكز التسهيل.

وهي "مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

1-2-1- أهداف مراكز التسهيل:

وتسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها:¹¹

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع.
- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث والكفاءات.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات "م.ص.م" على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

1-2-2- وظائف ومهام مراكز التسهيل:

وتتكلف هذه المراكز بمهام عديدة أهمها:¹²

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاور العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدر مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

1-3- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه¹³:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.
- ويتشكل المجلس من الهيئات التالية:

- الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة.

2- الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المشروعات "م.ص.م" ومنها:

1-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

1-1-2- طبيعة الوكالة ومهامها:

أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالح صالح
وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي
وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء
مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروع جهوية
وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة.

وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية¹⁴:

- تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.
 - تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.
 - تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنوك دفتر الشروط.
 - إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
 - تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
 - إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.
 - تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.
- ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة.

2-1-2- أشكال الدعم المالي والإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تقدم الوكالة الوطنية مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال.

أ - الإعانات المالية للمؤسسات المصغرة.

يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة في حالة التمويل الثاني (صاحب المشروع + قرض الوكالة)، وفي حالة التمويل الثلاثي تقدم قروض بدون فوائد وتساعد أصحاب المشروعات للحصول على قرض مصرفي تتحمل الوكالة جزءا من فوائده حسب طبيعة النشاط ومكانة (التمويل الثلاثي= المساهمة المالية لصاحب المشروع + قرض بدون فوائد من صندوق الوكالة + قرض مصرفي تتحمل الوكالة نسبة من فوائده) وتمنح قروض الوكالة بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التابع للوكالة.

ب- الإعانات الجبائية والشبه جبائية.

أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالحى صالح
تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري، من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة تنفيذ وإنجاز المشروع ومنها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البناءات، والاستفادة من المعدل المخفض 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، كما تستفيد هذه المؤسسات المصغرة خلال فترة التشغيل والإنتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.

ويقدر إجمالي التحفيزات الجبائية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للفترة 93/2000 حوالي 150 مليار دينار جزائري¹⁵.

2-1-3- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تطور المشروعات المصغرة.

منذ انطلاق نشاطات الدعم والتوجيه للوكالة اعتبارا من أواسط سنة 1997 وحتى نهاية سنة 2001 تلقت الوكالة حوالي 146 ألف مشروع مصغر يتوقع أن تستقطب 416 ألف وظيفة، وقد سلمت خلال نفس الفترة 130 ألف شهادة تأهيل لأصحاب المشاريع المصغرة، ووافقت البنوك على تمويل حوالي 44 ألف مشروع بغلاف مالي قدره 52 مليار دينار ضمن تقديرات لمخصصات استثمارية تصل إلى 81 مليار دينار بمناصب شغل تفوق 109 ألف منصب عمل وبلغت الجهود الفعلية للاستثمارات المنجزة حوالي 63 مليار دينار جزائري خلال الفترة 97/2001، وعدد المشاريع الممولة 38 ألف مشروع مصغر ومناصب شغل فعلية بلغت 107 ألف منصب شغل¹⁶.

2-2- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)

2-2-1- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات:

وقد أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993¹⁷ وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شبكات موحدة ويضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات وذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

أ- مهام وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI¹⁸

تتكلف وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بالمهام التالية:

- متابعة الاستثمارات وترقيتها.
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.

- منع الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات.

- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط والمواصفات المحددة.

- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية.

ب- دور وكالة ترقية ودعم الاستثمارات في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لقد ساهمت الوكالة منذ نشأتها في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم الحوصلة النهائية المتعلقة بإنجاز المشاريع المصرح مازالت غير دقيقة¹⁹ فإن الأرقام تبرز أهمية الدور الذي قامت به.

فقد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة حوالي 3344 مليار دينار جزائري بعدد مشاريع يفوق 43200 مشروع يتوقع أن تساهم في إنشاء 1.6 مليون منصب شغل، وأغلبية المشاريع الجديدة تمثل 81 % من نوايا الاستثمار، وتلك المتعلقة بالتجديد والتوسيع تقدر ب 18 % من الإجمالي وتحلل المشاريع الصناعية المرتبة الأولى بنسبة 37 % من مجموع المشاريع و 45 % من التكلفة الاستثمارية الكلية و 40 % من حجم العمالة المتوقعة يليها قطاع النقل المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بنسبة 22 %، بينما من حيث تكاليف الاستثمار وحجم التشغيل فإن قطاع الأشغال العمومية والبناء في المرتبة الثانية²⁰.

ولقد تطورت كذلك مشاريع الشراكة المصرح بها حيث قدرت ب 397 مشروع خلال الفترة المذكورة بقيمة إجمالية تصل إلى 164 مليار دينار ويتوقع إنشاء 47000 منصب شغل بعد إنجازها.

2-2-2- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) والهيئات المكملة لها.

نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 01/03 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما، بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها.

أ- مهام الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.

لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:²¹

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.

- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.

- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.

- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

ب- الهيئات المكملة للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.

ترافق إنشاء الوكالة مع إيجاد مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها وهي²².

- المجلس الوطني للاستثمار.

ويرأسه رئيس الحكومة وهو مكلف بما يلي:

- اقتراح استراتيجية وألويات الاستثمار.
- تحديد الامتيازات وأشكال دعم الاستثمارات.
- تشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات.

- الشباك الموحد.

وهو تابع للوكالة ويضم الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإقامة المشروعات ومنها المركز الوطني للسجل التجاري ومديرية الضرائب، والوكالة العقارية ولجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها، ومديرية الضرائب، ومديرية السكن والتعمير، ومديرية التشغيل، مديرية الخزينة، البلديات المعنية، والتي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وإنجاز المشاريع بشكل لا مركزي على مستوى الولايات المعنية.

- صندوق دعم الاستثمار

وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

2-3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للفروض المصغرة.

2-3-1- طبيعة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومهامها:

لقد تم استحداث منظومة جديدة للقرض المصغر دخلت حيز التطبيق بداية سنة 2004 وتتكلف الوكالة الوطنية بتسيير القرض المصغر بمهمة تسييرها والإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بعد إنشائه عمليا خلال السنة الجارية الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة.

أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالحى صالح
وتقع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة
أنشطتها وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقوم بالمهام الآتية²³.

- إدارة وتسيير جهاز القرض المصغر الذي يمنح للمواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير الدائم في حدود مبلغ استثمار يساوي 50000 دج ولا يزيد عن 400000 دج.
- تقديم القروض بدون فوائد والاستشارات والإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- تتابع الأنشطة الاستثمارية للمستفيدين في إطار التزاماتهم بدفاتر الشروط.
- إقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل المناسب للمشاريع.
- إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من أجل الإعلام والتحسيس والتوعية والمرافقة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر.
- ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام.

2-3-2- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

إن الآلية الجديدة لجهاز القرض المصغر استندت صدور القانون الخاص بإنشاء صندوق لضمان مخاطر القروض المصغرة²⁴ يحل محل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة، ويتكفل بضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق في إطار سقوف التمويل للاستثمارات المحددة، حيث يصبح الصندوق الجهة التي تغطي الديون المستحقة وفوائدها في حالة عدم نجاح المشروعات أو تعثرها في حدود 85 %.

ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتولى المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير صندوق الضمان المشارك للقروض المصغرة بمساعدة مجلس الإدارة الذي يضم ممثلي المؤسسات المعنية.

2-4- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI) ووكالة التنمية الاجتماعية.

2-4-1- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية:

أنشئت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لاقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراض منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة

أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالحى صالح
على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في
نهاية 1999 (حوالي 500 مشروع) على الأنشطة كما يلي:

الجدول رقم 08 توزيع المشاريع المنجزة على الأنشطة الاقتصادية

25%	الصناعة
8%	الفلاحة
03%	السياحة والصناعة التقليدية
38%	البناء والأشغال العمومية
10%	التجارة
15%	الخدمات الأخرى

المصدر: Ministère de la PME/PMI, Données globales sur le secteur de la PME P 9.

2-4-2- وكالة التنمية الاجتماعية

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان.

ومن أهم وظائفها نذكر:

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.

2-5- بورصات المناولة والشراكة وصناديق الدعم:

2-5-1- بورصات المناولة والشراكة:

وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:

- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة.

- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية.

- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية.

- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة.

- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات.

- أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالح صالح
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة.
 - ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي.
 - تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة.
 - تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.
- وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن والشراكة في الجزائر ووهران وقسنطينة وغرداية.

2-5-2- صناديق الدعم.

تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات وأنشطة متعددة ومن بين أهم تلك الصناديق نذكر:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
 - الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد.
 - الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية.
 - الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات.
 - صندوق دعم الاستثمارات.
 - صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
 - صندوق الشراكة.
 - الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية.
 - الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
 - الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- إضافة إلى بعض صناديق الضمان الخاصة بالمؤسسات وبالقروض.

رابعاً: مشكلات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تأهيلها وتطويرها في الاقتصاد الجزائري

1- مشكلات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

رغم توالي الآليات المؤسسية والإجراءات الاقتصادية المتعلقة بمحاولات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقية مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، واحتواء الإشكاليات التي تحجم دورها فإن محدوديتها الواقعية تدل على تنامي تلك المشكلات التي تواجه إقامة وتطوير المشروعات الاقتصادية وسوف نركز على أهمها في النقاط التالية:

1-1- المشكلات الإدارية.

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك "تباطؤ في الإجراءات وتعقيد الشبكات، تفسير ضيق للنصوص، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق

أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالحى صالح
المطلوبة التي تكون مزدوجة الاستعمال في كثير من الحالات²⁵ فعلى سبيل المثال سيستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 5 سنوات حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة²⁶ وبالتالي نؤكد نتيجة ما توصل إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بأن: "المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية".

1-2- مشاكل التمويل:

من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل وخاصة من الجهاز المصرفي الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية:

أ- محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف والضمانات:

إن تكلفة التمويل ومشكلة الضمانات قد أضحتا تحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الأجل الملائمة، وبالتالي أضحت هذا الوضع بتكاليفه الرسمية وغير الرسمية عائقا لتطور المشروعات.

ب- محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ والإجراءات:

يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدوديته الصيغية وتعقيدهات الإجراءات والوثائقية ذلك أن الوساطة المالية "والمنظومة المصرفية لم يكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث ظهر وكأنهما تجاوزتهما الأحداث"²⁷.

ج- محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والمشروطية والأولويات:

إن حصة المشروعات الفردية والمصغرة والصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم ومن حيث المشروطية ومن ناحية الأولويات وخاصة في ظل اقتصاد الانفتاح حيث انعكس ذلك على: "حرمان الأنشطة الإنتاجية وفي آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة وتوسعت الدائرة التجارية المضاربة على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات ومناصب الشغل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني"²⁸.

1-3- المشاكل المرتبطة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوظيف مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكتملة، وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات

أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالح صالح
الصغيرة والمتوسطة، وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير
المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي
وغيره، فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراض
بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد أشكال المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ
تعهدات الاستثمار.

1-4- المشاكل المتعلقة بالانفتاح التجاري:

إن سياسات التحرير التجاري للاقتصاد الوطني، التي ترافقت مع سياسات تكيف
هيكلي للانتقال من اقتصاد مسير إداريا في إطار المذهبية الاشتراكية إلى اقتصاد انفتاح
تجاري في إطار المذهبية الليبرالية الجديدة، قد أدى إلى نمو آليات التريبع وأشكال
الفساد التي انعكست على المؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة بحيث ترتفع معدلات
الأرباح في الأنشطة التجارية والاقتصادية غير الأساسية مما أثر بشكل خطير على نمو
وتطوير المنظومة الإنتاجية التي تركز على تهمين المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري
وتنمي أشكال الشراكة الاستثمارية الإنتاجية مع المتعاملين الأجانب.

2- برنامج تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها:

إن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمشروعات الصغيرة
والمتوسطة يتطلب إعداد برنامج للتأهيل يشتمل على المحاور الأساسية التي تعالج
المشكلات الكثيرة التي تواجه المستثمرين وقد حاولت الوزارة المكلفة بالقطاع إعداد هذا
البرنامج الذي سوف نتعرض لأهم عناصره، وهو يتكامل مع البرامج القطاعية
للوزارات والهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية.

البرنامج يمتد لفترة 12 سنة يشتمل على مرحلتين هما²⁹:

- مرحلة التكيف وتمتد على مدى 5 سنوات.

- مرحلة الضبط وتمتد على مدى 7 سنوات.

ويسعى إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحافظتها
على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصة في السوق الدولية.

2-1- أهداف برنامج التأهيل:

يهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية³⁰:

أ- تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد أحدث
الطرق في مجال التسيير والإدارة، والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة
بالنوعية.

ب- ضمان استمرار وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- الحفاظ على العمالة الموظفة والتخفيف من البطالة.

2-2- المجالات التطبيقية لبرنامج التأهيل.

أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالح صالح
إن برنامج التأهيل ممول من قبل المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في
إطار تأهيل الاقتصاديات المحلية للاندماج في المنطقة الحرة الأورومتوسطية، وتتمحور
عمليات التأهيل في مجالات عديدة على مستويين:

أ- مجالات التأهيل على مستوى المؤسسة.

من خلال تحديث أنماط التسيير والإدارة وتحديث وسائل الإنتاج المتقدمة وطرائق
الإنتاج المستخدمة، وإتاحة الإعلام الاقتصادي اللازم سواء المتعلق بالقضايا الاقتصادية
للمؤسسة أو بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

ويشمل التأهيل للمؤسسات والصناعات التي تمتلك إمكانات معتبرة تساعد على نمو
واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية، كما يمتد التأهيل لبعض الجمعيات ذات
العلاقة مثل منظمات أرباب العمل... نظرا لدورها في الحوار مع السلطات العمومية
وفي توصيل المعلومات والتوجهات إلى المؤسسات.

ب- مجالات التأهيل على مستوى المحيط.

وتشمل عمليات التأهيل إجراءات التحولات اللازمة على محيط المؤسسة لتكون أكثر
استجابة لنموها وتطورها واستمرارها ومنها:

- المحيط القانوني والإداري والتنظيمي.
- المحيط العقاري.
- المحيط المالية والمصرفي.
- المحيط الجبائي وشبه الجبائي.

2-3- الهيئات المكلفة ببرنامج التأهيل.

يتم تطبيق برنامج التأهيل بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

أ- الصندوق الوطني للتأهيل.

والذي يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية وأرباب العمل والنقابات ويكون
تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتكلف الصندوق بالمهام التالية³¹:

- وضع السياسة العامة لتأهيل المؤسسات.
- تسيير الإعانات المقدمة في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- تقديم الإعانات المتعلقة بالتأهيل على ضوء قرارات التأهيل الصادرة عن اللجان
الجهوية للقيادة.

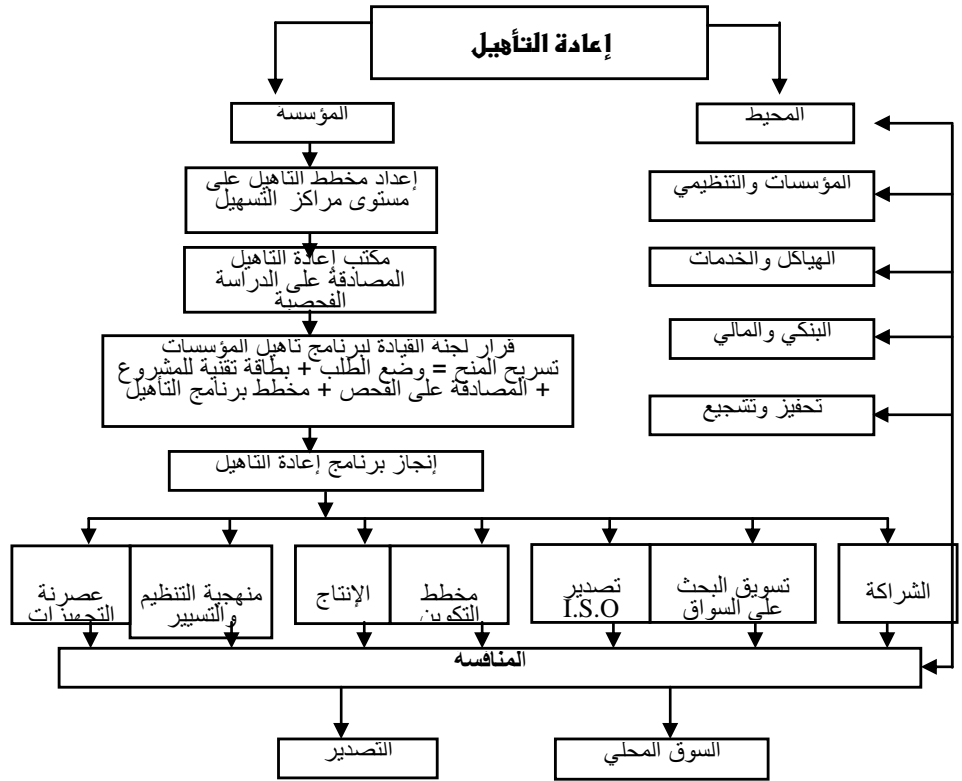
- الإشراف والمتابعة لأنشطة وأعمال اللجان الجهوية.

- المشاركة في تمويل عمليات التأهيل التكنولوجي.

ب- اللجان الجهوية للقيادة.

أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالحى صالح
وهي هيئات تقنية تتكون من خبراء و متخصصين لهم القدرة الفنية و المهنية التي
تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل و تقوم بالمهام التالية:
- مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل و تحديد أفضل طرق التمويل.
- تقديم قرارات التأهيل.

و تتكون اللجان الجهوية للقيادة من مكتب التسهيلات و التدعيم و مكتب التأهيل و تتوزع
اللجان الجهوية للقيادة على عشر مناطق جهوية تضم جميع الولايات.
و يمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:



المصدر: برنامج التأهيل، مصدر سابق.

الخاتمة.

التجربة الجزائرية في تنمية المشروعات الصغيرة و الصغيرة و المتوسطة هامة
و خاصة في الفترة الحالية. وقد تبين لنا كيف ساهمت السياسات و الاستراتيجيات التي
تبنتها الجزائر خلال فترة التحولات الاشتراكية في عرقلة تطور منظومة المؤسسات
و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، الأمر الذي تطلب تبني سياسات جديدة في إطار
الانتقال من أساليب الاقتصاد الإداري الممركز إلى اقتصاد أكثر انفتاحا، فتطورت في

أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....د. صالح صالح
ذلك المناخ منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ رغم الانعكاسات
السلبية للبرامج المفروضة من قبل المؤسسات النقدية والمالية الدولية على المشروعات
الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك فإن الجهود الحالية التي تركز على محوريات
تلك المشروعات والمؤسسات في استراتيجيات التنمية قد تجلت في منظومة مؤسسية
وآليات جديدة كفيلة في حالة تلافي الأزواج التوجيهي والتعدد، والوصول إلى مزيد من
تنسيق الجهود وتكاملها بين هيئات ومؤسسات الدعم والإشراف والتنمية للمشروعات
الصغيرة والمتوسطة التي تساعد على تطور تلك المؤسسات وتحولها إلى محرك أساسي
للنمو المستمر والتنمية المستدامة وأدوات لتخفيف من مشكلات الفقر والبطالة.

الموامش:

¹ Olivier Torres, Les PME, Dominos, 1999, P 53.

* نشير لـ "م.م.ص.م" للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

² وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001، ص 8، 9.

³ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة، جوان 2002، ص 60.

⁴ وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 3.

⁵ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي جوان 2002، مرجع سابق، ص 19، 22.

⁶ MINISTERE PMEA ,Données globales sur le secteur de la PME , P :5.

⁷ برنامج الحكومة ،

⁸ المرسوم التنفيذي رقم 03/78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية العدد 13 ص 14.

⁹ نفس المصدر السابق

¹⁰ الجريدة الرسمية، العدد 13، 2003، ص 14

¹¹ نفس المرجع ، ص 19، 18

¹² الجريدة الرسمية العدد 13 / 2003، ص 22.

¹³ نفس المصدر، ص 22.

¹⁴ المرسوم التنفيذي رقم 96 / 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

¹⁵ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، مرجع سابق، ص 69.

¹⁶ مرجع سابق ، ص 32.

¹⁷ المرسوم 93/12 الصادر في 05/10/1993.

¹⁸ نفس المصدر.

¹⁹ MINISTERE de la PME / PMI , Données globales sur le secteur de la PME.

²⁰ تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة، جوان 2002، ص 23، 24.

²¹ Guide de L'investissement et de l'investisseur , 2002/2004, P 41.

²² Ordonnance N° 01-03/20 Août 2001, Journal officiel N° 47.

23 المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 / 1424، الجريدة الرسمية العدد 06/2004، ص 8.

24 المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ذي القعدة 1424 الجريدة الرسمية العدد 06، ص 15.

25 مراجع سابق، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، ص 48.

26 نفس المصدر، ص 48

27 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، 2000 ص 11.

28 نفس الرجوع، ص 12

29 وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002 ص 1.

30 نفس المصدر، ص 2.

31 برنامج التأهيل، مرجع سابق، ص 8.